

إن تعزيز قدرة البلدان على إدارة آثار تغير المناخ وكذلك جعل التدفقات المالية متسقة مع مسار نحو انبعاثات منخفضة من غازات الاحتباس الحراري والتنمية المقاومة للمناخ هي أهداف أخرى لاتفاق باريس، كما تم اقتراح فكرة إطلاق مجموعة دراسة التمويل الأخضر في ظل رئاسة الصين المجموعة العشرين واعتمدها اجتماع نواب المالية والبنك المركزي المجموعة العشرين في 15 ديسمبر 2015 في سانيا، الهدف من هذه المجموعة هو تحديد الحواجز المؤسسية والسوقية للتمويل الأخضر، وبناء على تجارب البلدان، يتم تطوير خيارات حول كيفية تعزيز قدرة النظام المالي على تعبئة ولا سيما بهدف تعزيز التنمية المستدامة، بحيث أن الصين هي واحدة من أكثر الدول المشاركة في الترويج لفكرة التمويل الأخضر، أصدرت المبادئ توجيهية لإنشاء النظام المالي الأخضر، وتحسين وظيفة سوق رأس المال في تخصيص الموارد للمشاريع الخضراء. بشكل عام، يتعلق التمويل الأخضر بمجموعة واسعة من المؤسسات المالية وفئات الأصول ويتضمن التمويل العام والخاص بالنظر إلى حجم الإنفاق الاستثماري اللازم تكبده فيما يتعلق بالمشاريع الصديقة للبيئة، فإن التعاون بين السلطات العامة والقطاع الخاص أمر بالغ الأهمية يمكن للجهات الفاعلة في سوق رأس المال (مثل البنوك والمستثمرين تحسين خضرة" عملياتهم من خلال تضمين منتجات مالية محددة، مثل القروض السندات الخضراء وصناديق الاستثمارية الخضراء